العراق وتركيا يقتربان من اتفاق نفطي لتمويل طريق التنمية وإنجازه

تقترب بغداد وأنقرة من حسم آلية تمويل مشروع طريق التنمية الاستراتيجي، بكلفة تبلغ 16 مليار دولار، عبر اتفاق يقوم على تخصيص عائدات مبيعات النفط العراقي لتمويل أعمال الإنشاء، وسط توجه لإطلاق المشروع مطلع العام المقبل وإنجازه خلال أربع سنوات.

وذكر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، في تقرير ترجمته وكالة المطلع، أن العراق وتركيا توصلا إلى تفاهمات بشأن الجوانب المالية للمشروع، بعد معالجة العقبات المتعلقة بآلية التمويل، فيما يتوقع توقيع الاتفاق النهائي قبل نهاية العام الحالي.

ونقل التقرير عن وزير النقل والبنية التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو، قوله إن بغداد وأنقرة اتفقتا على اعتماد آلية تمويل تقوم على بيع ما يتراوح بين 130 و150 ألف برميل من النفط العراقي يومياً إلى تركيا، وتخصيص العائدات لتمويل المشروع، مع إعطاء الأولوية لإنشاء خط السكك الحديدية.

وأوضح أورال أوغلو أن الحكومتين تعملان على استكمال الاتفاق المالي، مشيراً إلى أن العراق يرغب في وضع حجر الأساس للمشروع خلال كانون الثاني المقبل، بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وبحسب مسؤول تركي آخر، فإن الآلية المقترحة تقضي بإيداع عائدات بيع النفط في أحد المصارف الحكومية التركية، على أن يتولى ائتلاف مشترك عراقي تركي إدارة الأموال وتسديد مستحقات شركات الإنشاء بعد إنجاز الأعمال المتفق عليها، بمشاركة شركات من البلدين.

وأشار المسؤول إلى أن هذه الصيغة تهدف إلى ضمان شفافية المدفوعات للشركات المنفذة، وحماية المشروع من التقلبات المالية والتغييرات الحكومية في العراق، فضلاً عن تجنب اللجوء إلى القروض الخارجية ذات الفوائد المرتفعة.

وفي ما يتعلق بالجدول الزمني، قال أورال أوغلو إن الاتفاق المالي قد يوقع الشهر المقبل، مع إمكانية استكمال المشروع خلال أربع سنوات، مؤكداً أن الجانبين باتا قريبين من تجاوز العقبات التي أخرت تنفيذه خلال السنوات الماضية.

ويعود إطلاق مشروع طريق التنمية إلى أيار 2023، ويهدف إلى ربط ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة بالحدود التركية، ومنها إلى الأسواق الأوروبية، عبر شبكة من السكك الحديدية والطرق البرية، بما يوفر ممراً تجارياً واستراتيجياً يربط الخليج بأوروبا.

ولفت التقرير إلى أن المشروع واجه تحديات متعددة، بينها تعثر مساهمة بعض الشركاء الإقليميين، ولا سيما قطر والإمارات، في توفير التمويل المتوقع، فضلاً عن التغييرات السياسية والإدارية في العراق والخلافات المتعلقة بمسار المشروع.

كما أشار إلى أن المسار المقترح للسكك الحديدية يتجاوز الجزء الأكبر من إقليم كردستان، وصولاً إلى الحدود التركية بالقرب من منطقة أوفاكوي، مع طرح إمكانية إجراء تعديلات محدودة وإضافة وصلات تربط بعض محطات المشروع بمناطق الإقليم.

وتأتي التحركات العراقية التركية لتسريع المشروع في ظل التحديات التي تواجه طرق تصدير النفط العراقي، ولا سيما تداعيات أزمة مضيق هرمز، الأمر الذي يعزز أهمية تنويع منافذ التجارة والنقل، وتقليل الاعتماد على المسارات التقليدية.